من أجل فلسطين

تصدر عن الملتقى العلمائي العالمي

24 شعبان 1447 - 13 شباط 2026 - العدد 445

محاسبة إسرائيل خيارًا إنسانيًا

الملتقى العلمائي العالمي

مكتب إعلام الأسرى
Asra Media Office

#الحرية_للأسرى
#FreePalHostages

صمت العالم شراكة في الجريمة.

كل كلمة صادقة، كل فعل تضامن، كل حملة ترفع الصوت، هي نور صغير يشق عتمة الزنازين ويقرّب الأسرى من فجرهم.

لا تتركوا معاناتهم تمرّ كخبر عابر

محاسبة إسرائيل خيارًا إنسانيًا

الخطوة الأولى الصادقة لكل من يُريد سلامًا إنسانيًا في كل العالم، سواء كان هذا الشخص غربيًا أو عربيًا، سياسيًا أو عسكريًا أو اقتصاديًا، مصلحًا اجتماعيًا أو مؤثرًا إعلاميًا، في أي موقع من مواقع التأثير وصنع القرار، إذا كان كل هؤلاء صادقين في دعواهم فحركتهم العملية الأولى هي «دعم ومصادقة أي حراك من شأنه أن يُحاسب هذا الكيان المارق»، لأننا نعتقد وبلا شك أن مصداقية أي مؤسسة تحمل برنامج عدالة إنسانية هي على محك الاختبار وإثبات حقيقة دعواها عندما توضع قضية محاسبة المجرمين والمارقين والقتلة والخارجين عن كل القوانين الدولية، ثم يُطلب منها التصويت على قرار يُجرّم هؤلاء المتمردين.

إن كل من يسعى اليوم لحشد كل الأصوات التي تُنادي لفرض قانون يُحاسب إسرائيل على جرائمها بحق الإنسانية على العموم، وبحق أهل فلسطين وغزة والضفة والقدس على وجه الخصوص، يُثبت للعالم مصداقية مؤسسته السياسية أو الاجتماعية أو الإنسانية، وأنه لا يُمارس لعبة ولا دجلاً سياسيًا، لأن وضع وفرض قانون يُحاسب إسرائيل هو الشهادة الحقيقية لمصداقية أي مؤسسة دولية تعمل لصالح الإنسانية جمعاء.

كلنا على المحك، الكل دون استثناء، وبغض النظر عن نوع المنصات التي نُمثلها، نقف على أبواب إثبات المصداقية والإنسانية والحرية التي ندّعيها في كل برامجنا، وكل المؤثرين والإعلاميين والقانونيين الدوليين يقفون على نفس الباب ليحصلوا على شهادة مصداقية دعواهم، والمطلوب منهم كخطوة عملية السعي لفرض ذلك القانون المنسجم مع برامجهم، قانون «محاسبة إسرائيل» وتصنيفها بأنها «تُهدد السلم العالمي»، خارجة عن كل المواثيق الدولية الإنسانية، وأخذ القرار الذي يفرض على الكل مقاطعة هذا الكيان حتى يرجع عن سياسة الإبادة والتجويع والقتل الممنهج، من يُصوّت على هذا يأخذ شهادة المصداقية، ويُحرم منها الذي يقف على الجانب الآخر، سواء على الضفة الأخرى، أو بين الموقفين «عدم الانحياز»، لأن هذا الموقف هو بحقيقته إضعاف صوت الحق الإنساني.

لا يمكن أن يكون هناك أمن إنساني، وسلام ينعم به الكل الإنساني، طالما أن هذا الكيان يتحرك بحرية مطلقة لا يُحاسبه أحد، ولا يُضرب على يده أحد، ولا يُجبر على الخضوع للقانون الذي تعارفت عليه الإنسانية جمعاء.

هل سوف نتقن نحن في البداية فن استعمال هذا السلاح الفعّال، والذي يتوافق مع كل القوانين الدولية والإنسانية؟

وهل سوف نتقن نقل همومنا إلى تلك المنظمات الدولية، ولا نقف على أبوابها موقف المتسولين، بل موقف من يعطيهم شهادة المصداقية التي يحرصون على الحصول عليها دومًا، أم سنبقى نجتر آلامنا في الليل والنهار، مُنتظرين من يُشفق علينا بفتات من الخير الذي سُرق بالأصل منا؟

كارثة صحية في غزة:
مستشفيات على حافة الانهيار

حذّرت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزّة أنه ما تبقّى من مستشفيات عاملة في القطاع تحوّل فعليًا إلى محطات انتظار قسرية لآلاف المرضى والجرحى، في ظلّ عجزٍ شبه كامل عن تقديم الرعاية الطبية، ووسط مصير صحي مجهول يهدد حياة الفئات الأكثر ضعفًا.

وقالت الوزارة، في تصريح صحافي، الثلاثاء 10-2-2026: إن آثار ما وصفته بـ"الإبادة الصحية" أفرزت واقعًا كارثيًا جعل استمرار تقديم الخدمات الطبية أشبه بـ"معجزة يومية"، في ظلّ انهيار البنية التحتية الصحية وتعطّل الخدمات التخصصية بفعل الحرب والحصار.

وأوضحت أنّ 46% من قائمة الأدوية الأساسية رصيدها صفر، فيما نفدت 66% من المستهلكات الطبية بالكامل، إضافة إلى نفاد 84% من المواد المخبرية ومستلزمات بنوك الدم، مؤكدةً أنّ أبسط المسكنات لم تعد متوفرة لمن يواجهون إصابات خطيرة أو آلامًا حادة.

كذلك، أكّدت وزارة الصحة أنّ خدمات علاج السرطان وأمراض الدم، والجراحة، والعناية المركزة، والرعاية الصحية الأولية، من أكثر القطاعات تضررًا، محذّرةً من أنّ استمرار الاكتفاء بحلول إسعافية مؤقتة سيؤدي إلى تراكم آثار خطيرة تهدد بانهيار شامل للمنظومة الصحية.

وجددت الوزارة مناشدتها العاجلة للجهات الإقليمية والدولية بالتدخّل الفوري لتعزيز الأرصدة الدوائية والمستلزمات الطبية، مؤكدةً أنّ أيّ تأخيرٍ إضافي يعني فقدان المزيد من الأرواح في واحدة من أسوأ الكوارث الصحية التي يشهدها القطاع.

مركز حقوقي: انهيار صحي يهدد حياة مليوني غزّي

من جهته، أعرب مركز غزة لحقوق الإنسان عن قلقه البالغ إزاء التدهور المتسارع في الواقع الصحي، مؤكدًا أنّ ما يشهده القطاع لم يُعدّ أزمة عابرة، بل نتيجة مباشرة لسياسات صهيونية ممنهجة أدّت إلى تفكيك النظام الصحي واستهداف مقوماته الأساسية بعد أكثر من عامين على حرب الإبادة الجماعية.

وأشار المركز، في بيان، إلى أنّ أكثر من مليوني إنسان باتوا مهددين في حقهم بالحياة والصحة، في ظل استمرار القيود المفروضة على المنظومة الطبية.

واستند إلى بيانات وزارة الصحة وعمليات رصد ميداني وثّقت تسجيل أكثر من 2,142,000 إصابة بأمراض معدية، شملت التهابات الجهاز التنفسي الحادة وأمراضًا جلدية والتهاب الكبد الوبائي، في بيئة تفتقر لأدنى أدوات التشخيص والعلاج.

المصدر: مواقع فلسطينية■

تحقيق يكشف تبخّر جثامين شهداء بغزة بأسلحة محرمة

كشف تحقيق استقصائي عن شهادات وتقارير توثق تبخّر جثامين شهداء في قطاع غزة. وعرض برنامج "للقصة بقية" هذه المعطيات ضمن حلقة خاصة بعنوان "المتبخرون".

ووفق التحقيق الذي بثّته قناة الجزيرة، وثّقت تقارير الدفاع المدني في غزة تبخّر جثامين أكثر من 2842 شهيدًا، لم يُعثر لهم على أي أثر سوى بقايا بشرية ضئيلة ورذاذ دماء في مواقع الاستهداف.

وأكّد المتحدث باسم الدفاع المدني، الرائد محمود بصل أن طواقم الإنقاذ واجهت حالات متكررة يُبلّغ فيها عن وجود عدد محدد من الضحايا داخل منازل مستهدفة، بينما يُنتشل عدد أقل من الجثامين، ما عزّز فرضية "تبخر كامل" لبعض الأجساد.

وأوضح خبراء، بينهم يسري أبو شادي المفتش السابق في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن المتفجرات الحرارية الفراغية تولّد درجات حرارة وضغطًا مرتفعًا قادرين على إتلاف الخلايا البشرية بالكامل.

وأشار التحقيق إلى مطالبات حقوقية بفتح تحقيق دولي مستقل في طبيعة الأسلحة المستخدمة ومدى مخالفتها للقانون الدولي الإنساني، معتبرًا أن توثيق هذه الحالات قد يشكل أساسًا قانونيًا لملاحقة المسؤولين عنها باعتبارها جرائم حرب.

المصدر: الجزيرة■

صحة غزة:
المختبرات وبنوك الدم على حافة التوقف

حذّرت وزارة الصحة في قطاع غزة، الإثنين 9-2-2026، من أن استمرار منع إدخال الإمدادات المخبرية يفاقم أزمة عمل المختبرات وبنوك الدم، ويضعها أمام خطر التوقف الكامل في ظلّ النقص الحاد في المواد الأساسية.

وأوضحت الوزارة في بيان أنّ نسبة العجز في الأصناف الصفرية من مواد الفحص المخبرية بلغت 84%، فيما وصلت نسبة العجز في المستهلكات والمستلزمات المخبرية إلى نحو 71%.

وأكّدت أن عددًا من الفحوصات بات مهددًا بالتوقف التام، من بينها فحوصات صورة الدم الكاملة (CBC)، وعوامل التجلط، وغازات الدم، والميكروبيولوجي، وفحوصات الأورام، إضافة إلى فحوصات تطابق نقل الدم.

وشددت على أنّ غياب هذه الخدمات يحول دون تقديم الرعاية الطبية للمرضى والجرحى، خاصة في أقسام العناية

المركزة والعمليات الجراحية والطوارئ وحضانات الأطفال.

وطالبت الوزارة الجهات المعنية بالتدخل العاجل لتعزيز أرصدة المختبرات وبنوك الدم، محذّرة من أنّ هذه المرافق تقف أمام لحظات حرجة قد تنتهي بتوقف خدماتها نهائيًا.■

275 مسافرًا فقط عبر رفح خلال 9 أيام

أعلن مكتب الإعلام الحكومي في قطاع غزة أن 275 مسافرًا تمكنوا من السفر عبر معبر رفح مع مصر خلال الفترة من 2 إلى 10 شباط/فبراير، فيما وصل إلى القطاع 213 عائدًا، وأُعيد 26 مسافرًا ومنعوا من السفر.

وأوضح المكتب في بيان أنّ معظم المغادرين كانوا من المرضى ومرافقيهم، حيث تراوحت أعداد المسافرين يوميًا بين 20 و50 شخصًا، بينهم حالات مرضية تحتاج إلى استكمال العلاج خارج القطاع.

وأشار إلى أن يومي 6 و7 شباط/فبراير شهدا إغلاقًا كاملًا للمعبر، ما انعكس سلبًا على حركة السفر وفاقم معاناة العالقين.

وبيّن أن إجمالي حركة السفر ذهابًا وإيابًا بلغ 288 مسافرًا فقط، من أصل 1800 مسافر كان من المفترض سفرهم، بنسبة التزام تقارب 27%.

وأكّد المكتب أنّ استمرار محدودية التشغيل يحرم مئات المرضى من فرص العلاج في الخارج، ويؤخر سفر حالات

إنسانية ملحّة.

كما لفت إلى أنّ آلية السفر الحالية لا تلبّي الاحتياجات المتزايدة في ظلّ الظروف الإنسانية الصعبة التي يعيشها القطاع.

وجدد دعوته لتسهيل حركة التنقل وضمان انتظام العمل في المعبر لتخفيف الضغط عن المواطنين.■

منتدى إعلامي يطالب بإدانة منع الصحافيين عن غزة

طالب منتدى الإعلاميين الفلسطينيين منظمة "مراسلون بلا حدود" باتخاذ خطوات عملية لإدانة منع سلطات الاحتلال الصهيوني دخول الصحافيين الأجانب والبعثات الإعلامية الدولية إلى قطاع غزّة.

وفي مذكرة حقوقية وجّهها إلى المنظمة، دعا المنتدى إلى إدراج هذه الانتهاكات ضمن تقاريرها السنوية والدورية، معتبرًا أنّ استمرار المنع يشكل انتهاكًا صارخًا لحرية الصحافة وحق العالم في الوصول إلى معلومات مستقلة بعيدًا عن الرواية العسكرية.

وأكّد ضرورة تكثيف الضغط الدبلوماسي والحقوقي لرفع القيود المفروضة، مشيرًا إلى أنّ سياسات "التجهيل المعلوماتي" عبر حظر التغطية المستقلة تمثل "جريمة مركبة" تُخفي الجرائم المرتكبة بحق المدنيين وتُبعد الرقابة الدولية عن ساحة النزاع.

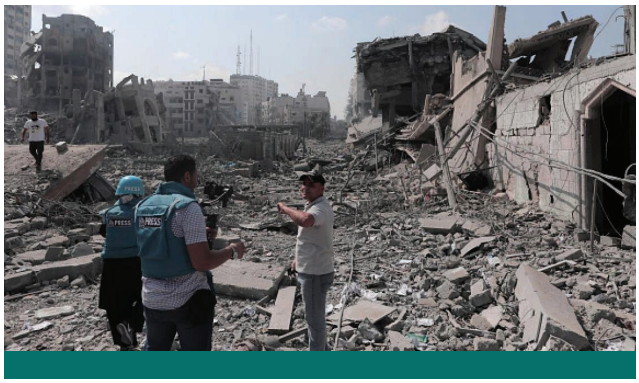

واعتبر المنتدى أن هذا الحظر يخالف القانون الدولي الإنساني وقرار مجلس الأمن رقم 2222 بشأن حماية الصحافيين، موضحًا أنّ تحرّكه يأتي ضمن سلسلة مذكرات قانونية لتدويل قضية الحصار الإعلامي المفروض على غزة منذ بدء العدوان.■

نادي الأسير:
قانون الإعدام تمهيد لمرحلة خطيرة

حذّر نادي الأسير الفلسطيني، الإثنين 9-2-2026، من أن ما كشفته القناة "13" الصهيونية بشأن استعدادات إدارة سجون الاحتلال لتنفيذ قانون الإعدام بحق الأسرى يشكّل تمهيدًا لمرحلة شديدة الخطورة، ويمثل "ذروة للإبادة المستمرة بحق الأسرى".

وأوضح النادي، في بيان، أنّ الاحتلال يسير بخطوات متسارعة نحو إقرار القانون بصورة نهائية، في ظل ما وصفه بـ"تواطؤ دولي وعجز عن حماية آلاف الأسرى"، معتبرًا أن هذه الإجراءات تأتي ضمن سياسة تهدف إلى "شرعنة الانتقام" وتصعيد غير مسبوق في بنية القمع داخل السجون.

وكانت القناة "13" قد أفادت بأنّ إدارة السجون بدأت إعدادات خاصة لتنفيذ القانون الذي أُقرّ بالقراءة الأولى في "الكنيست" الصهيوني، تشمل إنشاء مجمع مخصص لتنفيذ أحكام الإعدام، ووضع الإجراءات التنفيذية، وتدريب طواقم مختارة، مع الاستفادة من تجارب دول أخرى.

وبحسب التقرير، سيُطلق على المجمع اسم "الممر الأخضر الإسرائيلي"، وسيُنفذ الحكم شنقًا عبر ثلاثة حراس يضغطون زر التشغيل بالتزامن، خلال 90 يومًا من

صدور القرار القضائي النهائي.

ونقلت القناة أن تطبيق القانون سيبدأ بأسرى من كتائب النخبة في حركة "حماس" ممن يدعي الاحتلال الصهيوني مشاركتهم في هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، على أن يشمل لاحقًا أسرى تتهمهم بتنفيذ هجمات في الضفة الغربية.

وفي السياق، دعا 12 خبيرًا أمميًا الاحتلال الصهيوني إلى سحب مشروع القانون، مؤكدين أن تطبيق عقوبة الإعدام في الأراضي المحتلة يتعارض مع القانون الدولي.■

59 أسيرة فلسطينية في سجون الاحتلال بعد 680 اعتقالًا

كشف مكتب إعلام الأسرى التابع لحركة "حماس" عن ارتفاع عدد الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال الصهيوني إلى 59 أسيرة، عقب تسجيل أكثر من 680 حالة اعتقال لنساء منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وأوضح المكتب، في بيان، الأربعاء 11-2-2026، أنّ من بين الأسيرات قاصرتين ومصابتين بالسرطان، إضافة إلى أسيرة وضعت مولودها داخل السجن، مشيرًا إلى أنّ هذه الأرقام لا تشمل معتقلات قطاع غزة اللواتي لا يزال مصيرهن مجهولاً داخل معسكرات عسكرية.

وأضاف أنّ غالبية المعتقلات يواجهن تهمة "التحريض"، فيما يُحال نحو ثلثهن إلى الاعتقال الإداري دون لوائح اتهام.

وأشار المكتب إلى أن الأسيرات يتعرضن لظروف اعتقال قاسية، تشمل سوء التغذية والإهمال الطبي، إضافة إلى الاقتحامات والقمع والعزل وانتهاك الخصوصية.■

تحذيرات من قيود واقتحامات تستهدف الأقصى في شهر رمضان

حذّرت محافظة القدس من خطورة القيود التي تعتزم سلطات الاحتلال الصهيوني فرضها على وصول المصلين من محافظات الضفة الغربية إلى المسجد الأقصى المبارك خلال شهر رمضان، معتبرة أنّ هذه الإجراءات تمثل تصعيدًا خطيرًا يمسّ بحرية العبادة ويستهدف الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد.

وأوضحت المحافظة، في بيان صحافي، أنّ القيود المقترحة تشمل تحديد سقف عددي لا يتجاوز عشرة آلاف مصلٍ يوم الجمعة، وفرض اشتراطات عمرية تقتصر على الرجال ممن تجاوزوا 55 عامًا والنساء فوق 50 عامًا.

وأكّدت أنّ هذه التدابير تشكل انتهاكًا صارخًا للمواثيق الدولية، ومحاولة لتحويل حق ديني أصيل إلى امتياز خاضع لإجراءات أمنية تفرضها سلطة الاحتلال.

وأشارت إلى أن توصيات "جيش" الاحتلال لما يُسمى بوزير الأمن تندرج ضمن مخطط تهويد القدس وأسرلتها، وفصلها عن محيطها الفلسطيني، وفرض وقائع أحادية الجانب بقوة الاحتلال، بما يمسّ بالمكانة الدينية والتاريخية للمسجد الأقصى.

كما حذّرت المحافظة من تصاعد دعوات جماعات "الهيكل" لحشد مزيد من المقتحمين إلى باحات المسجد خلال شهر رمضان، ولا سيما في العشر الأواخر، بالتزامن مع تصاعد سياسة الإبعاد التي ارتفع بموجبها عدد قرارات الإبعاد عن الأقصى.

وأكدت أنّ شهر رمضان شهر عبادة خالص، ولا يحق لسلطات الاحتلال فرض الحواجز العسكرية أو القيود التي تحول دون وصول الفلسطينيين إلى المسجد الأقصى، مطالبة المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة، بالتحرّك العاجل لوقف هذه الانتهاكات وضمان احترام القانون الدولي الإنساني.

حماس: تصعيد في إطار حرب دينية على المقدسات

من جهتها، حذّرت "حماس" من تصاعد دعوات اقتحام المسجد الأقصى خلال شهر رمضان، ووصفتها بأنها تصعيد خطير في سياق الحرب الدينية التي يشنها الاحتلال على المقدسات الإسلامية.

وقال عضو المكتب السياسي ومسؤول مكتب شؤون القدس في الحركة، هارون ناصر الدين: إن ما تصدره جماعات "الهيكل" من مطالبات لاقتحام الأقصى خلال الشهر الفضيل يهدف إلى كسر حرمة المكان في أعظم الشهور لدى المسلمين، ويتزامن مع عمليات تنكيل وإبعاد للمرابطين والمقدسيين ضمن مخطط احتلالي لتغيير الوضع القائم وفرض تقسيم زماني ومكاني بالقوة.

وشدد ناصر الدين على أن المساس بالمسجد الأقصى خط أحمر، محذرًا من أن استمرار هذه الممارسات من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التصعيد وتفجير الأوضاع الميدانية في القدس المحتلة.■

بلدية الخليل ترفض نقل صلاحياتها لسلطات الاحتلال

أعلنت بلدية الخليل في الضفة الغربية، رفضها مصادقة المجلس الوزاري الصهيوني المصغّر "الكابينت" على قرارات تقضي بنقل صلاحيات الترخيص والبناء والإدارة البلدية في المدينة إلى ما يُسمّى "الإدارة المدنية" التابعة للاحتلال، إضافة إلى إقامة كيان بلدي استيطاني منفصل داخل الخليل.

وأكّدت البلدية، في بيان الإثنين 9-2-2026، أنّ هذه القرارات تمثل اعتداءً مباشرًا وغير شرعي على صلاحياتها القانونية، وتشكل انتهاكًا واضحًا لأحكام القانون الدولي الإنساني، الذي يحظر على سلطة الاحتلال إحداث تغييرات بنيوية ودائمة في الأراضي المحتلة.

وحذّرت من أنّ سحب الصلاحيات التخطيطية، لا سيما في محيط الحرم الإبراهيمي الشريف، يمسّ بالوضع القائم الديني والإداري والأمني، ويهدد حرية العبادة وحقوق السكان الفلسطينيين، إضافة إلى تأثيره على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمدينة.

وشددت على أنّ إقامة كيان بلدي استيطاني مستقل داخل

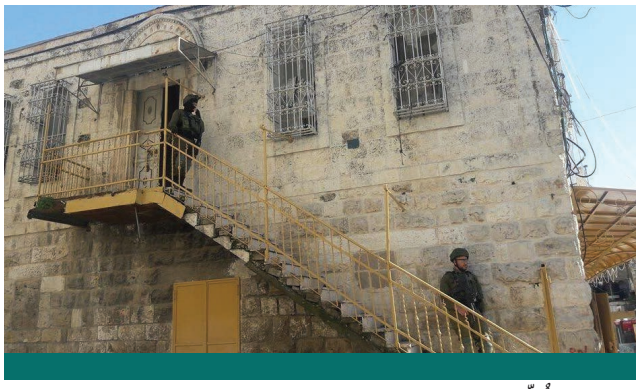

الخليل تُمثّل خطوة نحو فرض وقائع ضمّ فعلي على الأرض، وعزل الأحياء الفلسطينية لصالح التوسع الاستيطاني.

بدوره، اعتبر محامي البلدية سامر شحادة أن قرارات "الكابينت" تمثل توغلًا خطيرًا في الصلاحيات المدنية، وتهدف إلى نقل اختصاصات سيادية إلى سلطات الاحتلال من دون أساس قانوني، في مخالفة صريحة للقانون الدولي والاتفاقيات الموقعة.■

التعاون الإسلامي: توسيع الاستيطان جريمة حرب

دانت منظمة التعاون الإسلامي موافقة حكومة الاحتلال الصهيوني على الإجراءات الجديدة التي تستهدف تكثيف التوسع الاستيطاني وتغيير الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس، ووصفت هذه الخطوات بأنها ترقى إلى جرائم حرب.

وفي بيان صدر الإثنين 9-2-2026، اعتبرت المنظمة أنّ سياسات الاستيطان تمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم 2334، فضلًا عن تعارضها مع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

وحذّرت من أنّ اللوائح التي أقرتها حكومة الاحتلال الصهيوني مؤخرًا تهدف إلى تعزيز سيطرة الاحتلال على الضفة الغربية وفرض وقائع جديدة على الأرض، في سياق تغيير معالم الأراضي المحتلة وإعادة تشكيلها ديموغرافيًا وقانونيًا.

من جانبهم، حذّر مسؤولون فلسطينيون وأردنيون من

خطورة هذه الإجراءات، معتبرين أنها تسعى إلى إضفاء شرعية على توسيع المستوطنات وتقويض فرص حل الدولتين.

وجددت منظمة التعاون الإسلامي مطالبتها للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بالتحرك العاجل لوقف الانتهاكات الصهيونية وضمان احترام القانون الدولي وحماية حقوق الشعب الفلسطيني.

المصدر: وكالة أنبا.■

اعتداء على كنيسة أرمنية وتحذير من تصاعد هجمات المستوطنين

تعرّضت الكنيسة الأرمنية في البلدة القديمة في مدينة القدس المحتلة، الأحد 8-1-2026، لاعتداء نفّذه مستوطنون عبر البصق المتعمّد على مدخلها، في خطوة وُصفت بأنّها استفزازية وتمسّ بحرية العبادة واستهداف مباشر للمقدسات المسيحية في المدينة.

وأظهرت تسجيلات كاميرات المراقبة، إلى جانب إفادات شهود عيان، قيام عدد من المستوطنين بالبصق أمام مدخل الكنيسة بشكل متعمّد، ما أثار موجة استنكار في الأوساط الكنسية والمجتمعية، وسط تحذيرات من تصاعد الانتهاكات بحق دور العبادة في القدس.

قيود على الشعائر وتحذير من انتهاك الوضع القائم

وفي السياق، حذّر بطريرك القدس وسائر أعمال فلسطين والأردن للروم الأرثوذكس، ثيوفيلوس الثالث، من التصاعد الخطير لاعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية، مشيرًا إلى أن هجماتهم استهدفت خلال الفترة الأخيرة بلدات وقرى فلسطينية، من بينها الطيبة وبيرزيت.

وأعرب البطريرك عن قلقه إزاء التوسع الاستيطاني المتسارع في محيط مدينة بيت ساحور، محذرًا من تداعياته على الوجود الفلسطيني، ولا سيما المسيحي، في المنطقة، معتبرًا أن هذه السياسات تمسّ بالنسيج التاريخي والديني للأرض المقدسة.

وتطرّق البطريرك إلى القيود المفروضة على حرية ممارسة الشعائر الدينية في القدس، خصوصًا خلال احتفالات سبت النور وأسبوع الآلام، مؤكدًا أن الوصول إلى الأماكن المقدسة حقٌّ راسخ ومكفول ضمن ترتيبات الوضع القائم منذ أكثر من ألفي عام.

وأشار إلى التشديدات على أعداد المصلين المسموح لهم بالوصول إلى الكنائس، وتعطيل مشاركة المجموعات الكشفية، وفرض إجراءات عسكرية مشددة، معتبرًا أن هذه الممارسات تمثل انتهاكات غير مقبولة لحرية العبادة وكرامة الإنسان.

كما شدد البطريرك على المسؤوليات الأخلاقية الملقاة على عاتق المجتمع الدولي تجاه الأرض المقدسة وسكانها، مسلطًا الضوء على الكلفة الإنسانية الباهظة التي يتحملها الفلسطينيون، لا سيما في قطاع غزة، حيث يتواصل الدمار والحرمان بحق المدنيين.

وجدد دعوته إلى فتح ممر إنساني عاجل يتيح للأطفال المصابين بالسرطان في غزة الوصول إلى مستشفى أوغستا فكتوريا في القدس لتلقي العلاج، مؤكدًا أن الكنيسة لا يمكنها أن تدير ظهرها للمعاناة الإنسانية، وأن رسالتها تقوم على خدمة الإنسان وصون كرامته.

المصدر: مواقع فلسطينية وكنسية ■

مفتي عُمان ينتقد الصمت إزاء عدوان الاحتلال على غزة

انتقد مفتي عام سلطنة عُمان، الشيخ أحمد بن حمد الخليلي استمرار العدوان الصهيوني على قطاع غزة وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، في ظلّ ما وصفه بصمت عربي وإسلامي حيال التطورات الميدانية.

وقال الخليلي، في تدوينة عبر منصة "إكس" للتواصل الاجتماعي: إن الاحتلال يواصل عدوانه على الرغم من الاتفاق المبرم برعاية عدد من الدول العربية والإسلامية ودول أخرى، مشيرًا إلى أنّه لم يُسمع موقف استنكار واضح من تلك الدول تجاه استمرار العمليات.

وتساءل المفتي عن دور منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية، داعيًا إلى موقف أكثر فاعلية في مواجهة ما يجري.

وأكّد أنّ "الواجب يقتضي من المسلمين جميعًا الوقوف في وجه العدوان بكل ما يملكون"، معتبرًا أن التقاعس يمثل خطرًا جسيمًا.

وفي سياق آخر، وجّه الخليلي رسالة تحذيرية لمن وصفهم بالمتعاونين مع قوى خارجية، مشيرًا إلى أنّ التاريخ يُظهر أنّ القوى الاستعمارية تتخلى عن حلفائها عند انتهاء مصالحها. وختم الخليلي تدوينته بالدعاء لنصرة المظلومين ودحر المعتدين.■

منتدى علماء آسيا يؤكد مركزية نصرة فلسطين

نظّمت لجنة القدس في الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، بالتعاون مع فرع الاتحاد في ماليزيا، منتدى علماء آسيا والمحيط الهادئ 2026 تحت شعار «نداء من الجنة»، بمشاركة علماء وأكاديميين ومسؤولين من دول المنطقة.

شهد المنتدى حضور شخصيات رسمية ودينية ماليزية، إلى جانب قيادات في الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ما عكس اهتمامًا مؤسسيًا بالقضية الفلسطينية.

ركّزت أعماله على تعزيز الدور المؤسسي للعلماء في نصرة فلسطين، ومواجهة التحديات الراهنة عبر مقاربات شرعية وإنسانية ورقمية واقتصادية، إضافة إلى دعم جهود إعادة إعمار غزة والتعافي المجتمعي.

وشملت المحاور البعد الشرعي لنصرة فلسطين، السردية الرقمية، العدالة البيئية والصحية، وأدوات المقاومة الاقتصادية والمجتمعية.

وأكّد البيان الختامي أن نصرة فلسطين واجب شرعي وأخلاقي، مع الدعوة لتعزيز الرواية الفلسطينية رقميًا،

وتوثيق الجرائم البيئية والصحية، ودعم المقاطعة الاقتصادية.

كما أُعلن عن تشكيل لجنة متابعة ومجموعة تواصل لضمان تنفيذ مخرجات المنتدى وتحويلها إلى برامج عمل مستدامة تخدم القضية الفلسطينية.

المصدر: الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين■

سياسي هندي:
تشرذم العالم الإسلامي يُضعف استجابته لفلسطين

اعتبر نائب الرئيس الوطني للجماعة الإسلامية في الهند، مالك معتصم خان أنّ التشرذم الجيوسياسي المستمر في العالم الإسلامي وغياب إطار استراتيجي موحد قد أضعفا قدرة الأمة على الاستجابة بفعالية للأزمة الفلسطينية.

وفي تصريحات له، أكّد خان أنّ غياب هوية سياسية موحدة بين الدول ذات الأغلبية المسلمة، إضافة إلى انخراطها في هياكل القوى الخارجية، جعل من الصعب على العالم الإسلامي ممارسة نفوذ جماعي على الشؤون العالمية.

وأوضح أن النظام الدولي الحالي تأسس على الحدود الاستعمارية التي فُرضت بعد الحرب العالمية الثانية، وليس عبر توافق حضاري أصيل بين الدول.

وأشار إلى أن هذه الحدود فرضت على المجتمعات الإسلامية الانضمام إلى دول قومية، ما أدى إلى توترات وصراعات داخلية مستمرة، وأدى إلى أنظمة حكم تتمحور

حول القومية العرقية أو الاستبداد، بدلاً من المؤسسات التمثيلية التي يمكنها العمل الجماعي.

وأضاف خان أن غياب التنسيق والتعاون بين الدول الإسلامية يساهم في تهميش القضية الفلسطينية على الصعيد العالمي، مشيرًا إلى أن الوقت قد حان لتوحيد الصفوف الإسلامية لمواجهة هذه التحديات.■

(قاطع)تطلق حملات مقاطعة ضد الاحتلال خلال شهر رمضان

أفاد المنسّق العام للحملة العالمية لمقاطعة الاحتلال وداعميه «قاطع»، أنس إبراهيم، بأن الحملة تستعد لإطلاق حملات مقاطعة مركّزة خلال شهر رمضان، الذي سيحلّ الأسبوع المقبل.

الحملة تستهدف أبرز المنتجات الاستهلاكية المرتبطة بشهر رمضان، مثل المنتجات الغذائية والمشروبات والعصائر الرمضانية المعروفة. وستُنفَّذ هذه الحملات بشكل مخصص لكل دولة، مراعاة لاختلاف العادات الاستهلاكية.

وأوضح إبراهيم أنّ «قاطع» تمتلك معرفة دقيقة بالسوق المحلي والشركات المتورطة في دعم الاحتلال، مما يسهل توجيه المقاطعة بفاعلية، وتسليط الضوء على البدائل المحلية.

وأشار إلى أنّ هدف الحملة هو عزل الاحتلال ورفع كلفة جرائمه، بالإضافة إلى دعم المنتجات الوطنية والبدائل الخالية من أي ارتباط بالاحتلال.

كما أشار إبراهيم إلى إطلاق حملة عالمية لمقاطعة بعض أنواع التمور قبيل رمضان، لتسليط الضوء على محاولات الاحتلال الالتفاف على المقاطعة عبر التلاعب ببلد المنشأ والتسويق.

المصدر: صحيفة فلسطين■

"غير منكسر: في سبيل حرية فلسطين"...
مروان البرغوثي ينشر كتابه من داخل السجن

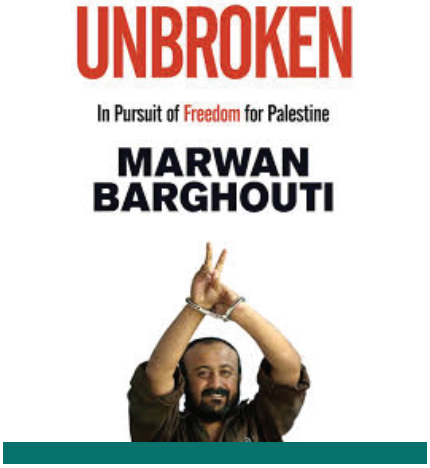

صدر عن دار «بنغوين» العالمية كتاب جديد للمناضل الفلسطيني مروان البرغوثي، المعتقل في السجون الصهيونية، بعنوان «غير منكسر: في سبيل حرية فلسطين».

يجمع الكتاب رسائل البرغوثي، مقابلاته، ووثائقه السياسية التي كتبها على مدار ثلاث عقود من النضال والاعتقال.

يعد الكتاب أول إصدار عالمي شامل لأفكار البرغوثي بصوته المباشر، ويحتوي على رسائل لزوجته وأفراد عائلته، ومراسلات مع شخصيات عامة، بالإضافة إلى مقابلات وصور نادرة.

كما يتضمن مقتطفات من كتابه السابق «ألف يوم في العزل الانفرادي»، الذي يروي فيه تفاصيل عن تجربة العزل في السجون الصهيونية، إذ يعد أرشيفًا سياسيًا وإنسانيًا.

مروان البرغوثي: سجين سياسي في مواجهة القمع الصهيوني

مروان البرغوثي، البالغ من العمر 66 عامًا، يقضي حكمًا بالسجن منذ عام 2002، بعد اعتقاله في مدينة رام الله خلال عمله نائبًا منتخبًا في المجلس التشريعي الفلسطيني وقياديًا بارزًا في حركة فتح.

محكمة صهيونية أدانته من قبل بتهم تتعلق بـ"الإرهاب" وتدبير هجمات أدّت إلى مقتل خمسة صهاينة، وهي اتهامات يرفضها البرغوثي قطعًا منذ اعتقاله.

محاكمته أثارت، في حينها، انتقادات دولية واسعة، فرأى الاتحاد البرلماني الدولي أنّ الإجراءات القضائية التي خضع لها انتهكت القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف، مشيرًا إلى أنّ محاكمة نائب منتخب تحت الاحتلال تمثل خرقًا واضحًا للمعايير الدولية.

البرغوثي قضى فترات طويلة في الحبس الانفرادي، وحرم مرارًا من زيارة عائلته، ووفق تقارير حقوقية، لم يتمكن من رؤية أفراد أسرته لمدة ثلاثة أعوام متصلة، في حين سمح لمحاميه بزيارته خمس مرات فقط خلال عامين، كما منعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من زيارته، في خطوة وصفت بأنها انتهاك صريح للقانون الدولي الإنساني.

رمز يتجاوز السجن

وعلى الرغم من أكثر من عشرين عامًا خلف القضبان، لا يزال مروان البرغوثي يعتبر كأكثر السياسيين الفلسطينيين شعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويرى كثيرون فيه شخصية قادرة على توحيد الصف الفلسطيني، خصوصًا وسط الانقسام السياسي العميق بين الفصائل.

وبحسب صحيفة "الغارديان" البريطانية، فمروان البرغوثي، يُنظر إليه على نطاق واسع كخيار محتمل لقيادة أي دولة فلسطينية مستقبلية، وهو ما يفسره أنصاره باعتباره أحد أسباب رفض الاحتلال الإفراج عنه. وقد أطلق عليه مؤيدوه لقب «مانديلا فلسطين»، في تشبيه يعكس رمزيته السياسية ودوره النضالي من داخل السجن.

المصدر: مواقع فلسطينية■

إعدام الأسرى الفلسطينيين:
سلوك ومنهج قبل أن يكون قانوناً في محاكم الاحتلال

أقرت لجنة الأمن القومي في الكنيست الإسرائيلي، يوم 3 تشرين الثاني الماضي، بالقراءة التمهيدية لمشروع قانون يتيح فرض عقوبة الإعدام، وإلزامية تنفيذ الحكم بحق الأسرى الفلسطينيين الذين تصنفهم دولة الاحتلال أنهم أسرى أمنيون.

ومن ثم جرى تحويل مشروع القانون إلى الهيئة العامة للكنيست تمهيداً لمناقشته والتصويت عليه بالقراءات الثلاث اللازمة كي يصبح المشروع قانوناً نافذاً في المحاكم الإسرائيلية.

بتاريخ 11 تشرين الثاني، صادقت الهيئة العامة للكنيست، بالقراءة الأولى على مشروع القانون في خطوة أثارت موجة من ردات الأفعال المنددة بشأن أبعاد قانون إعدام الأسرى وتداعياته.

منذ سنوات طويلة، تَعالت أصوات إسرائيلية، تُطالب بتنفيذ عقوبة الإعدام بحق الأسرى الفلسطينيين. وكلما اشتدت عمليات المقاومة، ارتفعت معها نبرة هذه الأصوات، وقُدمت بهذا الخصوص عدة مشاريع لقوانين تَصُب في الهدف ذاته، وبينها ما حظي، سنة 2018، بموافقة الحكومة المصغرة (الكابينيت)، لكن المشروع لم يُقر حينها، كسائر المشاريع الأُخرى من أشباهه، ولم يحظَ أياً منها بالقراءات الثلاث المطلوبة حتى يصبح قانوناً نافذاً في المحاكم.

لم يكن السبب في عدم الإقرار النهائي لأي منها، التزاماً بالقانون الدولي، وانصياعاً للإرادة الدولية أو احتراماً لحق الفلسطيني الأسير، إنما لأن إقرار قانون كهذا وإعادة تفعيل عقوبة الإعدام ضد الفلسطينيين، يمكن أن يلحق ضرراً فادحاً بمكانة إسرائيل الدولية، ويعزز تصنيف عدة مؤسسات حقوقية لها على أنها دولة أبرتهايد.

هذا من ناحية، ومن ناحية أُخرى، ربما يُشعل حالة من التوتر الأمني في المنطقة ويدفِّعها ثمناً باهظاً ومؤلماً جرّاء الرد الفلسطيني، الأمر الذي سيُلحق الضرر بالأمن الإسرائيلي، ويهدد حياة الإسرائيليين؛ إذ سيدفع بالفلسطينيين الغاضبين إلى تصعيد مقاومتهم واللجوء إلى أساليب كفاحية أكثر عنفاً وإيلاماً للاحتلال، لطالما أن الموت المحتم هو ما ينتظر المقاوم الفلسطيني، وثأراً للشهداء الذين سيتحولون إلى حكايا تُشعل ثورة مَن تحت التراب وتُحرض الأحياء من بعد إعدامهم.

لكن الحقيقة هي: إن دولة الاحتلال الإسرائيلي تمارس إعدام الفلسطينيين، كسلوك ومنهج قبل أن يكون مشروعاً أو يصبح في الأيام المقبلة قانوناً نافذاً في محاكمها، وهي لا تنتظر قانوناً يُتيح لها إعدام الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، بقدر ما هي في حاجة إلى تحقيق ما تسعى له من ردع الأسير وما يمثله و ردع المجتمع بكامله عن طريقه، وشرعنة جرائم قتلهم بصورة رسمية ومنظَّمة تحت مظلة القانون، والإساءة إلى هويتهم النضالية وكفاحهم التحرري.

إن هذا القانون يأتي تتويجاً لمسار طويل من محاولات نزع الشرعية عن الحركة الوطنية الأسيرة في إطار السعي الحثيث منذ سنوات طويلة، من أجل ترسيخ الرواية الإسرائيلية، وتقديمهم إلى الرأي العام الدولي على أنهم مجرمون وقتلة وإرهابيون يستحقون القتل، وليسوا مناضلين من أجل الحرية، وهو ما يشكل مساساً خطِراً بمكانتهم القانونية وإساءة صارخة لهويتهم الوطنية والنضالية.

ولأن الأسرى هم مكون رئيسي من مكونات القضية الفلسطينية، ويشكلون جزءاً أساسياً من نضال حركة التحرر الوطني الفلسطيني، فإن قانون إعدام الأسرى لا يستهدفهم فحسب، ولا يُجرم فعلهم المُقاوم أو نضال فئة منهم فقط، بل أيضاً يهدف إلى تَجريم كفاح الشعب الفلسطيني الطويل.

لذلك، يتوجب التحرك العاجل من أجل إفشال مشروع القانون، حمايةً للأسرى ودفاعاً عن حقوقهم ومكانتهم القانونية وهويتهم النضالية، في إطار الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في كفاحه المستمر من أجل الحرية والاستقلال.

عبد الناصر فروانة - باختصار■

أقدار غزة...
هل تحول تعطيل إعادة الإعمار إلى سكنى الديار؟

﴿ وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَئُوهَا ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ (الأحزاب: 27)

في زمن غاب فيه الوعي بخطورة المرحلة وتقوقع كل في لونه وطائفته ظنًا منه أن السلامة تكمن في اعتزال الأحداث، فيما العالم المتصهين يتوحد لاقتلاعنا، وفي غفلة مميتة عما تعطيه قطعية الدلالات للنصوص الدينية الثابتة من قوة دفع ويقين حول أرض الرباط وما سيجري فيها ومن وجوب القيام والنصرة، وفي تجاهل للسنن الكونية الثابتة والمتكررة التي يظهر الله فيها مطلق قدرته في نصرة المحقين وهم في قمة ضعفهم على المبطلين وهم في قمة جبروتهم.

شكلت دماء غزة الشهيدة ومن ساندها وأصوات الأحرار في العالم صرخة الضمير الإنساني الأخيرة في عالم متوحش يتم ذبح الإنسان فيه أمام كل المنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية وفي نقل مباشر على كل وسائل التواصل دون أدنى خجل أو إحساس.

وفي أمة تمتلك بواطن الأرض خيرات، وما عليها إرثًا بشريًا عظيمًا، بات وضعها بالوصف القرآني ﴿كمثل الحمار يحمل أسفارًا﴾(الجمعة: 5) لتكون الرسالة واضحة بأن العبرة هي بما نعي ما يدور حولنا، لا بحجم الفكر الذي نحمله في عقولنا.

فغياب الوعي هو الذي قلب كل إرثنا الفكري العظيم من نقطة قوة وإثراء ودفع وتغيير إلى وسيلة شحن طائفي بلغت حدود التكفير والاقتتال، وجعل من التطبيع مع القاتل والمحتل أمرًا جائزًا، وقلب مفهوم المقاومة والتحرير إلى إرهاب وسوء تقدير للأمور.

غزة اليوم ووفق المعطيات الميدانية تواجه حالة الموت الوشيك والحتمي حيث لم يبق للعدو من خيار للاستمرار في الوجود سوى مواصلة القتل والدمار لإعدام آخر رضيع وشيخ وامرأة، والمؤشرات على الأرض تقول بكل وضوح أن العالم على وشك السقوط الحر في مستنقع حروب شاملة بعد أن تكشفت حقيقة المسيطرين عليه وما أدلت به ملفات إبستين وغيرها..

والسؤال، أين هم المسلمون اليوم مما يجري؟

وهل أدركوا أن خذلانهم لغزة قد يتحول إلى لعنات عليهم ليحكمهم شذاذ العالم ومجرموه؟

وهل فهموا أن غزة هي من يرسم حدود العالم الجديد، وأن سقوط غزة يعني قيامة العالم؟

لقد طال سبات هذه الأمة، وجُرم خذلانها لغزة ومقدساتها لا يقل خطورة عما كشفته ملفات إبستين. وعلى ما تبقى من الشرفاء والأحرار في العالم أن يثبتوا في مواقعهم ليدافعوا عما تبقى من إنسانية وفطرة سليمة في زمن تفوقت فيه المدنية الغربية وزخرفها على الشيطان في وساوسه وأفعاله.

وبين ما يخططه البشر وما يخفيه القدر، وفي ظل إصرار قوى الطغيان على إثارة الحروب الواسعة، يُطرح السؤال: هل أن في اشتعال الجبهات مجددًا مؤشرات على بداية زوال الغدة السرطانية وتمكين لأهلنا في غزة وفلسطين من أرضهم ومقدساتهم كاملة، ليسكنوها؟ ولتبقى غزة المدمرة كما هي شاهدة على الخذلان أولاً، وعلى زيف الادعاءات الغربية التي لطالما تحدثت عن قيم إنسانية.

وهل أن الدنيا تتهيأ لمخاض ولادة مشروع العدل الإلهي للإنسانية لتستريح الأرض والسماء من دماء الأبرياء ومن دخان الحروب؟

بقلم الشيخ محمد الناوي■

الشيخ السيد عبد القادر الحسني الألوسي
رئيس مجلس علماء الرباط المحمدي في العراق

الوحدة الإسلامية أصبحت ضرورة حتمية وليست مجرّد أمر مستحب، خاصّة في ظل التحديات والاعتداءات الصهيونية والأمريكية المتزايدة على الأمة.

من أجل فلسطين

الملتقى العلمائي العالمي

OulamaforPalestine
+961 81 811 495
www.psmoltaq.com